



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
المركزى للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

((كتاب دورى))

رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠

بشأن

التنظيم القانونى للحصول على الأجازات وأحكام المقابل النقدي لرصيد الأجازات المتبقية

صدر حكم الدستورية العليا فى القضية رقم ٢ لسنة ٢١ قضائية دستورية والمعمول به اعتبارا من ١٩ مايو ٢٠٠٠ وهو اليوم التالى لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية والفاضى بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ٦٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فيما تضمنته من حرمان العامل من البديل النقدي لرصيد أجازاته الاعتيادية فيما جاوز أربعة أشهر متى كان عدم الحصول على هذا الرصيد راجعا إلى أسباب اقتضتها مصلحة العمل .

وقد أذاع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الكتاب الدورى رقم ٨ لسنة ٢٠٠٠ بشأن تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا وكذلك الكتب الدورية أرقام ٨ لسنة ٢٠٠٦ ، ١١ لسنة ٢٠٠٦ ، ١٢ لسنة ٢٠٠٦ ، ٨ لسنة ٢٠٠٧ .

كما صدر عن وزارة الدولة للتنمية الإدارية الكتاب الدورى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨ والكتاب الدورى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ .

وصدر أخيرا الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ بشأن المقابل النقدي لرصيد الأجازات والضوابط المقررة قانونا للصرف الصادر عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
إلا أنه تلاحظ رغم صدور هذه الكتب الدورية أن تطبيقاتها لهذه المسألة مختلفة فى كل جهة من الأخرى .

وحفاظا على حقوق العاملين فى هذا الشأن وعلى مثال العام بحيث يحصل العامل على ما يستحقه دون زيادة أو نقصان فى هذا المجال .

د. محمد عبد الحليم

٢١٦



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
المركزى للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

فقد عرض الأمر على لجنة شئون الخدمة المدنية بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ والتى أوصت بضرورة وجود نصوص قانونية ملزمة تتضمنها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالخدمة .
ووافقت على مشروع قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والذى عرض على اللجنة المشتركة بين وزارة الدولة للتنمية الإدارية والجهاز وصدر به قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٠ والمنشور بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١١٢ بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠١٠ ويعمل به من ١٨ / ٥ / ٢٠١٠ .

وتنفذ/اتسعيذات اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فإنه يجب الالتزام بتنفيذ
اللائحة القانونية الملزمة والتى تتضمنها اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالآتى :-

أولاً :- يتعين على إدارات شئون العاملين بكل وحدة فتح سجل خاص لتدوين الأجازات الاعتيادية للعاملين وذلك فى أول يناير من كل عام وتحديث هذا السجل سنوياً بصفة دورية فى توقيت محدد هو ١٢/٣١ من كل عام وذلك بالتأشير أولاً بأول فيه بالمدد التى حصل عليها العامل من أجازاته الاعتيادية من واقع إقرارات القيام والعودة ، مع ضرورة استئزال هذه المدة من رصيد الأجازات السنوية المستحقة للعامل والمقررة قانون .

ويلزم عند تحديث السجل بصفة دورية سنوياً تحديد القدر المتبقي من أجازات العامل التى لم يحصل عليها وترحل إلى السنة التالية وذلك فى عامود مستقل .

ثانياً :- تعد إدارة شئون العاملين بكل وحدة فى منتصف شهر فبراير من كل عام بياناً بأرصدة الأجازات المتراكمة لكل عامل بمختلف المستويات الوظيفية ، ويستخرج هذا البيان من السجل الخاص بتدوين الأجازات الاعتيادية بحيث يكون شاملاً لأيام الأجازات المرحلة من سنوات سابقة مضافاً إليها الأجازات المستحقة للعام الجديد ، ويعرض البيان للاعتقاد من السلطة المختصة أو من تفوضه فى ذلك على أن يرسل إلى الإدارات المعنية لإعلام العاملين بمجمل رصيد الأجازات

المستحقة لهم في بداية العام بما فيها موقف أرصدة الإجازات المرحلة من سنة إلى أخرى لكل عامل من العاملين بالوحدة .

ثالثاً : تعد إدارة شؤون العاملين بالوحدة برنامج للإجازات المستحقة للعامل وكذلك الرصيد المرحل من سنوات سابقة ، ويتم من جانب العامل تحديد مواعيد استحقاق هذه الإجازات لكل عامل على حدة بحيث يحصل في السنة على إجازته الاعتيادية المقررة مضافاً إليها ستون يوماً من الرصيد المرحل من سنوات سابقة ، ويقوم العامل بتحديد التوقيعات للإجازات الاعتيادية السنوية وله أن يعدل هذه التوقيعات بموافقة من السلطة المختصة أو من يفوضه في ذلك قبل حلولها بأسبوعين . فإذا حلت هذه التوقيعات ولم يتقدم العامل للحصول على الإجازة واستمر في العمل ، فإن ذلك الاستمرار يكون راجعاً إلى إرادته وحده وليس لمصلحة العمل ، وبالتالي على ذلك عدم حساب هذه المدة من رصيد الإجازات المتبقى .

رابعاً : في حالات الضرورة القصوى التي تقدرها السلطة المختصة فإن العامل إذا تقدم للقيام بإجازته السنوية وستون يوماً من رصيد إجازته المتبقى ، ورفضت السلطة المختصة بمفهومها المحدد بالتقانون يتعين إثبات ذلك عن طريق تدوين طلبه للقيام بالإجازة ، والوقيع عليه من السلطة المختصة بالرفض لمصلحة العمل في سجل الإجازات للنظر في حساب هذه المدة ضمن الرصيد المتبقى .

خامساً : في كل الأحوال يجب ألا يزيد الرصيد من الإجازات الاعتيادية عن القدر المحدد للإجازات الاعتيادية المقررة سنوياً بالقانون ، ويحظر إصدار أي شهادات تزيد عن الحد الأقصى لما يمكن أن يحصل عليه العامل طوال حياته الوظيفية والذي يحدده الجدول المرفق بقرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٠ وكتاب دوري الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ مع مراعاة النصوص الحاكمة لبعض الفئات .

سادساً : لا يستحق العامل المقابل النقدي لرصيد الإجازات إلا عن أيام الإجازات التي حرم منها بموجب حاجة العمل ، وعلى أن يكون بقرار من السلطة المختصة ومثبت كتابة ومودع بصورة منه بملف خدمة العامل لدى الجهة .



مهورية مصر العربية
بإسرة مجلس الوزراء
المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

المادة ١٠ : يتعين في جميع الأحوال عدم حرمان العامل من مجمل قيمة الحوافز والمكافآت في حالة التصريح له بأجازة اعتيادية على النحو السابق ، ويستوي في ذلك الحصول على الأجازة مرة واحدة أو على فترات طوال العام .

المادة ١١ : يستحق العامل عند انتهاء خدمته مقابل نقدي من رصيد أجازاته المتبقي محسوبة على أجره الأساسي مضافاً إليه العلاوات الخاصة التي كان يتقاضاها عند انتهاء خدمته وذلك وفقاً لما هو ثابت بملف العامل ويجازى مشدداً كن موظف عام يصدر أو يستصدر بيانات برصيد أجازات مخالفاً للواقع أو مغاير لما هو ثابت بملف خدمة العامل طالب الرصيد وعلى النحو الوارد بالجدول المرفق .

ويقوم الجدول على المبادئ الآتية :

- (١) تحديد الحد الأقصى لرصيد الأجازات بافتراض دخول الخدمة لأول مرة عند كل مستوى من مستويات الأعمار المختلفة المحددة بالجدول والمدرجة رأساً والتي تبدأ من ١٨ عاماً .
- (٢) الرصيد المحدد بالجدول أعد بافتراض عدم حصول العامل على أية أجازات اعتيادية طوال مدة خدمته .
- (٣) الجدول لا يخول بته تطبيق أحكام الكتاب الدوري رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ الصادر عن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ويحدد الحد الأقصى لرصيد الأجازات المستحق عند مستويات الأعمار المختلفة لدخول الخدمة وحتى تاريخ انتهاء الخدمة لأي سبب من الأسباب .
- (٤) الحد الأقصى لرصيد الأجازات يساوي رصيد السنوات السابقة + عدد أيام الأجازات الاعتيادية من السنة الجديدة ويخصص منها الأجازة السنوية الوجوبية ستة أيام .
- (٥) يراعى عند استخدام الجدول استئصال عدد أيام الأجازات الاعتيادية المستحق عنها مقابل رصيد نقدي بحد أقصى ١٢٠ يوماً من الرصيد الموضح قرين كل مستوى من مستويات الأعمار المختلفة .

تطبيقات عمليّة لحد أقصى رصيد

حالة (١) : التحق بالعمل وعمره ١٨ سنة أحيل إلى المعاش في سن الستين يكون أقصى رصيده هو ١٠٦٢ يوماً ١٢٠ يوماً = ٩٤٢ يوماً .



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
المركزى للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

مادة (٢) : شامل عمره ٢٢ سنة عند التحاقه بالخدمة وأحيل إلى المعاش في سن الستين يكون أقصى رصيده ٩٦٦ يوماً = ١٢٠ = ٨٤٦ يوماً .

مادة (٣) : التحقق موظف بالعمل وسنه ٢٤ سنة وأحيل للتقاعد عند سن الستين يكون الحد الأقصى لرصيد أجازاته بافتراض أنه لم يحصل على أى أجازات اعتيادية وأن أقصى رصيده يمكن أن يصنبر به شهادة ٩١٨ = ١٢٠ = ٧٩٨ يوماً .

وعلى إدارات شؤون العاملين والموارد البشرية بكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة الالتزام عند إصدار المضاعفات بالمقاييل النقدى لرصيد الأجازات بما ورد بهذا الجدول بأن من يصدروا أو يستصدرون بيانات برصيد أجازات مخالفة للواقع أو متفاوت لما لدى ثابت بملف خدمة العامل فالتابع الرصيد وبالجداول المرفق يمازى مشدداً وبوسائل مسئولية إدارية وجنائية إذا ثبتت قصده فى إمداد الحال المعام أو التزيح .

المرجو التنبيه على كافة الجهات التابعة لسيادتك بالالتزام بما ورد بهذا الكتاب الدورى والذى يتضمن إذاعة قواعد قانونية ملزمة تضمنتها اللائحة التنفيذية لقانون العاملين المدنيين بالدولة .

كشف توزيع السادة تقريرا في ٢ / ٦ / ٢٠١٠

السادة الوزراء

السادة المحافظون

السادة رؤساء الهيئات والأجهزة المستقلة

السادة رؤساء وحدات التنظيم والإدارة بالوزارات والهيئات

مدير ومديريات التنظيم والإدارة

(حسن / ...)

